الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في مصر

د: شرين السيد أحمد منشاوي
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

تقديم

تبلور مفهوم الاقتصاد الأخضرGreen Economy[1] منذ عام 2008، فى إطار مواجهة العديد من الأزمات التى نتجت عن تبنى نهج الاقتصاد التقليدى، وفى مقدمتها أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية وأزمة تغير المناخ..إلخ. وقد سمى هذا النوع من الاقتصاد بهذا الاسم تشبهاً بالأشجار الخضراء التى تمتص غاز ثانى أكسيد الكربون كما هو معروف لدى الجميع وبالتالى لا تضر بالبيئة، كما أن الاقتصاد الأخضر أيضاً يقوم على استخدام الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وهى لا تنتج غاز ثانى أكسيد الكربون، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الأخضر يتميز بقلة انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون وازدياد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وهو اقتصاد يتفق مع استدامة التوازن البيئى ولا يسبب آثار ضارة بها أو يرتب عليها أى أعباء بيئية من تلوث أو تدهور[2]

ويُعرف الاقتصاد الأخضر-وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة- بأنه الاقتصاد الذى ينتج عنه تحسن فى رفاهية الإنسان، والمساواة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويعمل على إعادة بناء الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، وقادرة فى نفس الوقت على الحفاظ على معدلات التنمية المستدامة دون تراجع عن معدلاتها الحالية. ويرتكز نهج الاقتصاد الأخضر على الاستثمار فى قطاعات عدة، مثل قطاع الزراعة والمياه والطاقة والأبنية والنقل والسياحة وإدارة النفايات، وسوف تركز الدراسة على قطاع المياه والذى يواجه العديد من المشكلات من أهمها محدودية الموارد المائية التى يعانى منها معظم

بلـدان منطقـة البحـر الأبيـض المتوسـط خاصـة فى جنـوب وشرق المنطقـة.

ويمكـن ان يتـم تبنـي نهـج الاقتصـاد الأخـضر في مـصر والمنطقـة العربيـة مـن خـلال اتبـاع بعـض الاجـراءات، ومنهـا: تشـجيع الـشراكات بـين جميـع فئـات المجتمع(الحكومـات، وهيئـات القطـاع الخـاص والمسـتهلكين)، بالإضافـة إلى دمـج مبـادئ الاقتصـاد الأخـضر فى الخطـط الإنمائيـة الوطنيـة والسياسـات الإقليميـة، وإصـلاح الأطـر المؤسسـية عـلى جميـع الأصعـدة، بحيـث تواكـب عمليـة الانتقـال إلى الاقتصـاد الأخـضر، إنشـاء إطـار تشريعـى سـليم وتحديـد أولويـات الاسـتثمار والإنفـاق الحكومـى، في المجـالات التـى تدعـو إلى تخضـير القطاعـات الاقتصاديـة والحـد مـن الإنفـاق في المجـالات التـى تسـتنزف رأس المـال الطبيعـى[٣].

*** مشكلة البحث**

تتلخـص مشـكلة البحـث فى الإجابـة عـلى التسـاؤل التـالى: مـا هـو نهـج الاقتصاد الأخـضر، وإلى أى مـدى يسـهم فى تعزيـز التنميـة المسـتدامة في مصر؟

*** أهمية البحث:-**

يمكـن أن يتيـح التحـول إلى نهـج الاقتصـاد الأخـضر فى مـصر، فرصًـا هائلـة لخلـق أعـداد كبـيرة مـن الوظائـف فى مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة، مثـل الوظائـف ذات الصلـة بتوليـد الطاقـة المتجـددة وتحسـين كفـاءة اسـتهلاك الطاقـة، وتأهيـل وحمايـة النظـام البيئـى، والسـياحة البيئيـة وإدارة النفايـات وغيرهـا، بالإضافـة إلى القـدرة عـلى تفعيـل مفهـوم التنميـة المسـتدامة مـن خـلال تشـجيع الاسـتثمار فى البيئـة كوسـيلة لتحقيـق النمـو الاقتصـادى المسـتدام (النمـو الأخـضر).

وتكمـن أهميـة هـذا التحـول أيضـاً، فى أنـه يسـاعد عـلى نقـل الاقتصـاد المـصرى إلى اتجـاه جديـد فى التنميـة يؤمـن الاسـتدامة والاسـتقرار فى البيئـة والاقتصـاد عـلى حـد سـواء، حيـث تتمحـور المبـادئ الأساسـية للاقتصـاد الأخـضر حـول إعطـاء وزن متسـاوٍ للتنميـة والعدالـة الاجتماعيـة والاسـتدامة البيئيـة. وتحقيـق هـذه الأهـداف الثلاثـة يوفـر أساسًـا سـليمًا لمعالجـة نقـاط الضعـف فى الاقتصـاد المـصرى مـن خـلال العمـل عـلى تقليـل معـدلات الفقـر والبطالـة، وتحقيـق الأمـن الغـذائى، وتوزيـع الدخـل بشـكل أكـثر عدالـة والاسـتخدام الكـفء للأصـول والمـوارد الطبيعيـة داخـل

الدولة مما يحقق الاستقرار المجتمعى والاقتصادى والأمنى فى البلاد. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن التحول إلى نهج الاقتصاد الأخضر سوف يمكن من مواجهة مشكلة محدودية الموارد المائية فى مصر من خلال مجموعة من الإجراءات والوسائل التى تم الإشارة لها سلفاً [٤].

أهداف البحث

يهدف **البحث** - بشكل رئيس- إلى التعرف على نهج الاقتصاد الأخضر ومدى قدرة هذا النهج على تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

منهجية البحث:

تم استخدام **المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي** استناداً إلى الاداة الوصفية والأداة التحليلية

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى عدد من النقاط التي تتمثل فيما يلى:-

العنصر الاول: الاقتصاد الأخضر: المفهوم، المبادئ الأساسية، مؤشرات القياس

العنصر الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة كمحور تنموى معاصر

العنصر الثالث: التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الفرص، والمتطلبات

العنصر الرابع: وسائل دعم بعض القطاعات الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الأخضر واليات التمويل

العنصر الاول: الاقتصاد الأخضر: المفهوم، المبادئ الأساسية، مؤشرات القياس

أولاً: مفهوم الاقتصاد الاخضر

في إطار مواجهة الأزمات العالمية السابق ذكرها، تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر فى عام ٢٠٠٨ حول مراجعة تخطيط وتنفيذ الأعمال التجارية والبنية التحتية من أجل تقديم أفضل العائدات من الاستثمارات الرأسمالية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والعمل فى الوقت نفسه على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، واستخدام كميات أقل من الموارد الطبيعية، والتقليل من كميات النفايات الناتجة عن توليد الطاقة والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية[٥].

ورغـم صياغـة مفهـوم الاقتصـاد الأخـضر كأداة تحليليـة اقتصاديـة جديـدة، تعـدّدت مفاهيـم الاقتصـاد الأخـضر حسـب الـدول والمنظـمات الدوليـة، فحسـب **برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة** (UNEP)، يُقصـد بالاقتصـاد الأخضر «الاقتصـاد الذى ينتـج عنـه تحسـين الرّفاهيـة البشريـة، والمُسـاواة الاجتماعيـة مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى الإقـلال بصـورة ملحوظـة مـن الأخطـار البيئيـة ونُـدرة المـوارد الايكولوجيـة، ويرتكـز عـلى إعطـاء وزن مُتسـاو للتّنميـة الاقتصاديـة والعدالـة الاجتماعيـة والاسـتدامة البيئيـة». ويُعـرّف **المعهـد الفرنـسى للإحصـاء والدراسـات الاقتصاديـة** الأنشـطة الاقتصاديـة الخـضراء «بتلـك الأنشـطة الانتاجيـة التـى تحافـظ عـلى البيئـة عـن طريـق الاسـتعمال الرّشـيد للمـوارد الطبيعيـة مـن جهـة أولى، وتمـارس آثـاراً سـلبية أقـلّ عـلى البيئـة مـن جهـة ثانيـة». ولتوضيـح ذلـك، يعتمـد المعهـد الفرنـسى مقاربتـين مختلفتـين ترتكـز الأولى عـلى مفهـوم تحليـل الآثـار، إذ يكـون النشـاط الاقتصـادى أخـضراً حينـما يكـون أقـل تلويثـاً وأقـل اسـتهلاكاً للمـوارد الطبيعيـة، وترتكـز المقاربـة الثانيـة عـلى تحليـل الغايـة مـن النّشـاط الاقتصـادى، إذ يكـون كذلـك حينـما يصبـو إلى الحفـاظ عـلى البيئـة.

ويمكـن تعريـف الاقتصـاد الأخـضر أيضـاً بأنـه «نهـج اقتصـادى يتـم مـن خلالـه تحقيـق النمـو فى الدخـل والعمالـة مـن خـلال القيـام باسـتثمارات فى القطاعـين العـام والخـاص مـن شـأنها أن تعمـل عـلى تعزيز كفـاءة اسـتخدام المـوارد، وتخفيض انبعاثـات الكربـون والنفايـات والتلـوث ومنـع تدهـور النظـام الإيكولوجـي». وقـد اكتسـب مفهـوم الاقتصـاد الأخـضر شـهرة دوليـة إضافيـة عندمـا قـررت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة أن تنظـم فى عـام 2012 مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتنميـة المسـتدامة، الـذى مـن شـأنه أن يركـز عـلى الموضـوع المحـورى الخـاص بالاقتصـاد الأخـضر فى سـياق التنميـة المسـتدامة والقضـاء عـلى الفقـر[٦].

ثانياً: العناصر والمبادئ الأساسية لنهج الاقتصاد الأخضر

تتمثـل العنـاصر الرئيسـية لنهـج الاقتصـاد الأخـضر فى مجموعة الوسـائل والأدوات المتاحـة لصانعـى السياسـات، مثـل فـرض الضرائـب والأعبـاء، وإلغـاء الإعانـات المـضرة بالبيئـة، ووضـع المعايـير والأنظمـة، وتوفـير التعليـم وتنميـة المهـارات، وبنـاء

المؤسسات، وتطوير المعرفة، وبناء القدرات فى مجال جمع البيانات وتقييمها. ومن المفيد التفكير فى مسارين للانتقال إلى نهج الاقتصاد الأخضر وهذان المساران هما: **أولاً:** إطلاق المشاريع الخضراء، ويشمل إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعى الاعتبارات البيئية فى المرحلة الأولى من تصميم المشروع ثم فى جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقييمه. **ثانياً:**إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك وتصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئى. وهذان المساران متكاملان ومترابطان تماماً [٧].

وتوجد مجموعة من المبادئ الأساسية لنهج الاقتصاد الأخضر منها، إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وهذه المبادئ الثلاثة توفر أساساً سليماً لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة، وتحقيق الأمن الغذائى والمائى، وتوزيع الدخول بشكل أكثر عدالة[٧].

ثالثاً: كيفية قياس مدى تقدم الدولة نحو تبنى نهج الاقتصاد الأخضر

عند وضع إستراتيجية إقليمية لتحقيق الاقتصاد الأخضر، لا بد من تحديد المنهجيات المشتركة وأدوات القياس بهدف تقييم التقدم المحرز والقرارات المتخذة نظراً للتناقض فى الأهداف بين مختلف القطاعات المعنية، وينبغى اعتماد نهج قائم على التمييز بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء. وقد أجرت وزارة التجارة الأمريكية دراسة لتقدير نسبة المنتجات والخدمات الخضراء إلى مجموع الاقتصاد، وتراوحت التقديرات بين 1 %و2 %من مجموع الأعمال الخاصة، استناداً إلى التصنيفات المحددة للمنتجات والخدمات الخضراء، وتعتبر المنتجات أو الخدمات "خضراء" إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى، أو إذا كانت تحد من التلوث. وفى هذا الصدد، وضعت الصين دليلاً وهو "الناتج المحلى الإجمالى الأخضر" الذى يقيس النمو الاقتصادى مع مراعاة التداعيات البيئية، كما وافقت الولايات المتحدة على إجراء بعض البحوث حول "المحاسبة الخضراء التى يمكن أن تشكل خطوة بارزة ووسيلة أفضل لقياس التقدم نحو اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة[٨].

وبشكل عام ومع أنه لا توجد مجموعة من المؤشّرات المتّفق عليها دولياً

لقياس مسار التقدّم صوب إقامة الاقتصاد الأخضر، **ولكن يمكن أن تندرج تلك المؤشّرات فى ثلاث فئات رئيسية:**

1-المؤشّرات الاقتصادية، ومنها حصّة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التى تسهم فى كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو فى تخفيض النفايات أو التلوث، بالإضافة إلى حصة الناتج القطاعى أو التجميعى أو العمالة التى تفى بالمعايير المقرّرة بشأن القابلية إلى الاستدامة.

2-المؤشّرات البيئية التى تتعلق بالنشاط الاقتصادى، ومنها كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادى القطاعى أو على المستوى الاقتصادى الكلى ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال، بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة معينة من الناتج المحلى الإجمالى.

3-المؤشّرات التجميعية بشأن مسار التقدّم والرفاه الاجتماعى، ومنها المجاميع الاقتصادية الكلية التى تعبّر عن استهلاك رأس المال الطبيعى، بما فى ذلك تلك المؤشّرات المقترحة فى أُطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية.

ومن ثمّ، يمكن أن تختار الحكومات وكذلك أصحاب المصلحة، أنسب المؤشّرات استناداً إلى الظروف المحلية للدولة، ومنها مثلاً البنية التنظيمية الاقتصادية، وما حُبيت به البلدان من موارد طبيعية، ومدى توافر البيانات المتاحة وغيرها[٩].

العنصر الثانى: العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة كمحور تنموى معاصر

يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على تحقيق التنمية المستدامة ومن ثم الاستدامة البيئية من خلال الاهتمام بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة(البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى)، وذلك من خلال ما يلى:

1-القدرة على خلق فرص عمل جديدة (التحول نحو الوظائف البيئية الخضراء)

يتجه العالم الأن نحو العمل على نشر «وظائف الياقات الخضراء» "Green Collar Jobs" كمبادرة وخطة عمل دولية جديدة للتحول نحو هذا النوع من الوظائف، ويأمل أن تسهم فى تقليص معدلات البطالة فى أوساط الشباب، وتخفيف معدلات الفقر، وفى الوقت ذاته حماية النظم البيئية والتنوع الحيوى، وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والمياه من خلال استراتيجيات عالية الأداء، إلى جانب إرساء اقتصاد خال من الكربون وتخفيض أو تجّنب إنتاج جميع أشكال النفايات والتقليص من التلوث ومصادره إلى مستويات مستدامة.

ويقصد «بالوظائف الخضراء» تلك الوظائف التى تكفل تخفيف الأثر البيئى للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدى إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحمّلها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التى توجد فى قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفى الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم فى تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأوّلية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض/أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النُظُم البيئية والتنوع البيولوجى. وتنشأ الوظائف الخضراء من خلال المشاريع المرتبطة مباشرة بالسلع والخدمات البيئية. حيث يمكن أن تعمل هذه المشاريع فى مجال تصنيع معدات الطاقة المتجددة ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها ونقلها، وفى إنتاج تكنولوجيات نظيفة واسترداد الموارد والحد من تلوّث الهواء[١٠].

2-التخفيف من حدة الفقر

يعد الفقر أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحًا، لما له من علاقة بعدم تساوى فرص التعليم، والرعاية الصحية، وفرص الدخل، وتأمين حقوق الملكية. ومن الخصائص الرئيسية للاقتصاد الأخضر أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون إسالة أو استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة. ويعتبر هذا ضروريًا بصورة خاصة فى الدول منخفضة الدخل، حيث تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجى أحد أكبر مكونات سبل الرزق

للمجتمعات الريفية الفقيرة، حيث توفر النظم الإيكولوجية وخدماتها شبكة أمان تحمى من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

وعلى نطاق عالمى، فإن إعادة توزيع فوائد النمو من خلال توفير خدمات عامة عادلة وعالية الجودة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والماء والصرف الصحى والحماية الاجتماعية، يعزز مهارات وإنتاجية الفقراء الذين يمكنهم بدورهم المساهمة فى النمو عند تزويدهم بالأصول والموارد التى تسمح لهم بالمشاركة على نحو فعال فى عملية التنمية. كما أن التركيز الفعال على النساء والأشخاص المعزولين اجتماعياً والمجموعات السكانية التى يصعب الوصول إليها الذين قد يحتاجون لمساعدة خاصة للحصول على فرص العمل والخدمات الجيدة، قد يكون له آثار هامة مضاعفة تؤثر بشكل إيجابى على العديد من أبعاد الرفاهية. فعلى سبيل المثال، تميل الأمهات المتعلمات إلى أن يكون لديهن أطفال يتمتعون بتغذية وتعليم أفضل. ولذلك فإن الاستثمار فى رأس المال البشرى هو عنصر هام من عناصر الاستثمار فى الاقتصاد الأخضر الشامل[١١].

3-تعزيّز كفاءة استخدام الموارد والطاقة ورفع قيمة رأس المال الطبيعى

يعد الحفز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد فى جميع مناحى القطاعات الاقتصادية هدف محورى من الأهداف المنشودة فى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وتبيّن عمليات المحاكاة التى أُجريت من أجل تقرير برنامج البيئة عن الاقتصاد الأخضر أن ازدياد الكفاءة فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات البلدية، فى إطار المخططات التصوّرية المعنية بالاقتصاد الأخضر، من شأنها أن تؤدِّى إلى الحدّ من الطلب التبديدى على المياه. علاوة على ذلك، فإن التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة فى جميع مناحى القطاعات الاقتصادية من شأنهما أن يؤمّنا الاقتصاد من الصدمات التى تسبّبها أزمات أسعار الطاقة، وأن يؤدِّيا إلى تحقيق مدّخرات اقتصادية.

ويشمل تخضير قطاع الطاقة، توسيع نطاق توليد القدرة الكهربائية منخفضة الانبعاثات الكربونية ودخول مرحلة الجيل الثانى من إنتاج الوقود. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البدائل عن الاستثمارات فى مجال مصادر الطاقة كثيفة الانبعاثات

الكربونية، بالاستثمارات فى مجال مصادر الطاقة المتجدّدة، التى يمكن أن يتضاعف نصيبها إلى أكثر من ربع إجمالى الطلب على الطاقة الأولية بحلول العام 2050.

4-العمل على تحقيّق المنافع البيئية

إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدِّى إلى تخفيض ملحوظ فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى أو الغازات الدفيئة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجدّدة، والحد من استخدام الوقود الحفرى الذى يلوث البيئة، فضلاً عن المساهمة فى الحفاظ على رأس المال الطبيعى لضمان استمرارية النظام الإيكولوجى[١٢].

العنصر الثالث : التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الفرص، و المتطلبات

أولاً: فرص التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودوره فى تعزيز التنمية المستدامة فى مصر

تحتل مصر موقعاً جيداً يتيح لها تطبيق نهج الاقتصاد الأخضر، وهو ما سيكون له فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة بالنسبة لها، حيث أنه من المفترض أن يوفر الاقتصاد الأخضر المزيد من فرص العمل فى مصر، ويعمل على تحسين معيشة المصريين ويضع مصر فى مصاف الدول الصناعية الجديدة، ويساهم فى تحفيزالنمو الاقتصادى ودعم الأمن القومى.

ويمكن توضيح تلك الفرص تفصيلاً فيما يلى:

1-مواجهة التحديات البيئية

سيكون التحول إلى نهج الاقتصاد الأخضر عاملاً هاماً بالنسبة لمصر فى تخفيف آثار تغير المناخ، حيث يمكن لها أن تكتسب المزيد من القدرة التنافسية وأن تساهم بدور رائد فى الجهود العالمية المبذولة فى هذا الصدد إذا استطاعت أن تنجح فى مواجهة هذه المشكلة على المستوى الداخلى بشكلٍ كفءٍ، خاصة وأن مصر تواجه تحديات كبرى تتعلق بتلوث الهواء وتلوث المياه ومشكلات جودة المياه. وبالتالى إذا لم يتم اتخاذ إجراءات لوقف هذا التدهور، فسيزداد الضغط على الموارد الطبيعية لمصر فى ظل الضغط المتزايد الناتج عن الزيادة السكانية. وسيؤثر الإفراط فى استغلال الموارد الطبيعية سلبياً على جودة الحياة لكافة قطاعات المجتمع وخاصة الفقراء.

وقد برز مفهوم الاقتصاد الأخضر أساسًا من منطلق وضع حد للتدهور البيئى المقلق الذى فرضته وتيرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خلال العقود الماضية. وبالتالى، يشكل تقليص البصمة الإيكولوجية جزءًا لا يتجزأ من تصميم مبادرة الاقتصاد الأخضر. ومن أهم الفوائد البيئية المتوّقعة لهذه المبادرة خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى وتحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال تخضير القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتركز آليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بشكل خاص على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى الاقتصاد الأخضر. ومن الأهداف البيئية الأخرى التى يسعى إليها الاقتصاد الأخضر بحسب التقارير المنشورة عن هذا الموضوع: تقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، تحسين إدارة المياه، حماية التنوع البيولوجى ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية[١٣].

2-تحفيز النمو الاقتصادى

يحمل مفهوم الاقتصاد الأخضر وعدًا بنموذج جديد للتنمية الاقتصادية فى مصر قوامه استثمارات خضراء كبيرة فى قطاعات مثل كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، والبنى التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها. وتستطيع التكنولوجيا الخضراء رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى الأسواق العالمية وتحقيق المعايير البيئية المطلوبة بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبى وتشجيع الصناعات التكنولوجية. كما ستؤدى الصناعات الخضراء إلى تحفيز النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل. وفى نفس الوقت سوف تتحسن إنتاجية وجودة منتجات بعض الصناعات مثل السياحة والزراعة والصناعات التحويلية والتشييد وغيرها من الصناعات، وبالتالى سيصبح الاقتصاد المصرى أكثر تنافسية على المستوى الدولى. كما سيؤدى هذا التحول إلي جعل مصر أقل عرضة للصدمات المستقبلية فى أسعار الطاقة.

3-التخفيف من حدة الفقر

مـن الممكـن أن يتيـح التحـول إلى نهـج الاقتصـاد الأخـضر فرصًـا هائلـة لخلـق أعـداد كبـيرة مـن "الوظائـف الخـضراء" في مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة المصرية، مثـل الوظائـف ذات الصلـة بتوليـد الطاقـة المتجـددة وتحسـين كفـاءة اسـتهلاك الطاقـة، وتأهيـل وحمايـة النظـام البيئـى، والسـياحة البيئيـة، وإدارة النفايـات، الـخ. وبالتـالى يقـدم هـذا التحـول حلـولاً لمواجهـة مشـكلة البطالـة وتحسـين الظـروف المعيشـية للمصريـين .وضمـن هـذا الإطـار، تـبرز أهميـة سياسـات دعـم المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة - باعتبارهـا مصـدراً أساسـياً لفـرص العمـل - لتمكينهـا مـن التأقلـم مـع متطّلبـات الاقتصـاد الأخـضر.

كـما يسـاعد الاقتصـاد الأخـضر عـلى التخفيـف مـن حـدة الفقـر فى مـصر خاصة فى المناطـق الريفيـة مـن خـلال الحفـاظ عـلى المـوارد الطبيعيـة وحسـن اسـتثمارها فى أنشـطة مـدرة للدخـل – فى الزراعـة وغـير الزراعـة- مـما يسـاهم فى الحـد مـن نزوح سـكان الريـف إلى المـدن ورفـع مسـتوى معيشـة المجتمعـات المحليـة. ومـن المتوّقـع أن تعـود الاسـتثمارات فى القطـاع الزراعـى للبيئـة بفوائـد متعـددة وخاصـة بالنسـبة لصغـار المزارعـين ومزارعـى الكفـاف(subsistence farmers) مـن حيـث تأمـين الغـذاء للشرائـح الأكـثر فقـرًا، مـما يسـاهم إيجابـاً فى معالجـة مشـكلة الأمـن الغذائى بشـكل أكـثر ملائمـة. وكذلـك الأمـر بالنسـبة للاسـتثمار فى السـياحة البيئيـة التـى مـن شـأنها مسـاندة الاقتصـاد المحـلى. ومـن جهـة أخـرى، مـن المتوّقـع أن يسـاهم الاقتصـاد الأخـضر فى تخفيـف الفقـر المـائى وتوفـير الطاقـة مـن خـلال اسـتراتيجيات تهـدف إلى ترشـيد اسـتهلاك المـوارد الطبيعيـة وتحفيـز الاسـتثمار فى البنيـة[١٤]

4-خلق فرص العمل ودعم المساواة الاجتماعية

فى الوقـت الـذى اتجـه فيـه الاقتصـاد العالمـى إلى الكسـاد عـام 2008، متأثـرًا بأزمـة البنـوك والقـروض ومـا سـبقهما مـن صدمـات الأسـعار، تصاعـد القلـق مـن جـراء فقـدان الوظائـف. وقـد كانـت هنـاك بالفعـل أبحـاث وأدلـة تشـير إلى فـرص التوظيـف التـى يوفرهـا تخضـير الاقتصـاد مثـل التقريرالمشـترك لـكل مـن برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة ومنظمـة العمـل الدوليـة والمنظمـة الدوليـة لأربـاب

الأعـمال بخصـوص الوظائـف الخـضراء، والاتحـاد الأزرق-الأخـضر لاتحـادات العـمال والمنظـمات البيئيـة بالولايـات المتحـدة ولكـن الكسـاد جعـل استكشـاف ذلـك أمـرًا عاجـلاً. واسـتجابت العديـد مـن الـدول بخطـط منصبـة عـلى التوظيـف للإنعـاش الاقتصـادى تحتـوى عـلى مكونـات خـضراء، مثـل الجمهوريـة الكوريـة والصـين. وتشـهد الـدول التـى تتحـرك نحـو الاقتصـاد الأخـضر بالفعـل خلقًـا ملحوظًـا لفـرص التوظيـف فى ظـل السياسـات الحاليـة، ويمكـن زيـادة الإمكانيـات عـن طريـق المزيـد مـن الاسـتثمارات فى القطاعـات الخـضراء.

وتعـد السياسـات التـى تركـز عـلى المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة واعدة بشـكل خـاص، حيـث يعـزى إليهـا النصيـب الأكـبر مـن التوظيـف ونمـوّه فى معظـم الـدول. ويعنـى التحـول إلى لاقتصـاد الأخـضر أيضًـا تحـولاً فى التوظيـف، الـذى سـيخلق عـددًا مماثـلاً عـلى الأقـل مـن الوظائـف التـى يخلقهـا نهـج العمـل المعتـاد. فليسـت هنـاك فـروق تذكـر، طبقًـا للنمـوذج العالمـى للاقتصـاد وسـوق العمـل المسـتخدم فى هـذا التقريـر، بـين نهـج العمـل المعتـاد وسـيناريو الاسـتثمار الأخـضر مـن حيـث التوظيـف بشـكل عـام. ويتسـق ذلـك مـع الدراسـات السـابقة التـى تنبـأت بعـدم حـدوث تغـيرات أو حـدوث مكاسـب إجماليـة متواضعـة فى التوظيـف. ويمكـن أن ينخفـض صـافى التوظيـف المبـاشر عـلى المـدى القصـير والمتوسـط، وفى غيـاب أيـة إجـراءات أخـرى، نظـرًا للحاجـة إلى تقليـل الاسـتخراج الزائـد للمـوارد فى بعـض القطاعـات مثـل مصايـد الأسـماك. ولكـن الاسـتثمارات الخـضراء سـتحقق مكاسـب فى التوظيـف خـلال الفـترة مـن2030 إلى 2050 للحـاق بنهـج العمـل المعتـاد وربمـا تخطيـه، نظـرًا للقيـود الإضافيـة التـى سـتفرضها عليـه نـدرة المـوارد والطاقـة[١٥].

5-تبنى فكرة الزراعة المستدامة

يسـاعد نهـج الاقتصـاد الأخـضر عـلى زيـادة الإنتاجيـة الزراعيـة مـن خـلال تحسـين أداء الأسـواق ونظـم التبـادل التجـارى، وتعزيـز الاسـتثمار العـام والخـاص فى الزراعـة المسـتدامة فى مـصر والعمـل عـلى زراعـة محاصيـل أكـثر اسـتدامة، ومـن ثـم تحسـين الامـن الغـذائى المـصرى. وقد اتضحت أهمية فكرة التنميـة الـزراعية المسـتدامة، وتأكدت فى مؤتمر قمة الأرض الـذى عقد فى مدينة ريودى جانيرو عام

1992 (مؤتمرالأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية). وتعرف الزراعة المستدامة بأنها «الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التى تسمح للزراعة بتلبية التغيرات فى الإحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إذا أمكن ذلك وتفادى تدهور البيئة». ويعرفها البعض بأنها «قدرة النظام الزراعى على الحفاظ على إنتاجه عبر الزمن تحت تأثير الضغوط الإجتماعية والاقتصادية»، وتعرف أيضاً بأنها «الزراعة التى تكون سليمة بيئيا، ومجدية اقتصاديا، بحيث تضمن دخول معقولة ومتناسبة مع الإستثمارات الزراعية».

ومما سبق نستنتج أن أى نظام زراعى مستدام يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية مجتمعة:

أ-السلامة البيئية: وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية، وزيادة حيوية النظام الزراعى البيئى بأكمله بدءً من البشر والمحاصيل والحيوانات، والكائنات الحية الدقيقة فى التربة والحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة، واستخدام الموارد المتجددة.

ب-الجدوى الاقتصادية: التى تتحقق من خلال قيام المزارعون بإنتاج ما يكفى لتوفير الاكتفاء الذاتى وتحقيق الربح أو الأمرين معاً، بالإضافة إلى الحصول على عوائد كافية تغطى نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج مع التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد، وعدم قياس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر.

ج-العدالة الاجتماعية: التى تتحقق من خلال توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبى الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، وضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافى والمساعدة التقنية وفرص التسويق، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام الجميع للمساهمة فى صنع القرار فى الحقل وفى المجتمع.

د-القدرة على التكيف: وتشمل قدرة النظام الزراعى على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على الزراعة، مثل النمو السكانى والسياسات والطلب فى الأسوق، وهذا يشمل تطوير التقنيات الجديدة والمناسبة. والقدرة على الابتكار فى المجالات الاجتماعية والثقافية[١٦].

ثانياً: متطلبات تبنى نهج الاقتصاد الأخضر محلياً ودولياً

تتمثل متطلبات الإنتقال إلى نهج الاقتصاد الأخضر فيما يلى:

1-على المستوى المحلى، يجب أن يتم القيام بما يلى:

أ-استخدام السياسات الإقتصادية والإجتماعية على نطاق واسع

يمكـن أن تسـاعد سياسـات الإقتصـاد الكلى المالية والنقديـة فى إعـادة توجيـه الطلـب والاسـتثمار من جانـب المنشآت والمستهلكين والمستثمرين، من خلال إشـارات ومحفـزات الأسـعارالمتأتية عـن الضرائـب وضمانـات الأسـعار والإعانـات والتنظيـم والتمويل والاسـتثمار العام والضرائب البيئية التى تزيد سـعر اسـتهلاك الطاقة والتلوث وتخفـف تكلفـة اليـد العاملـة مصحوبة بأهـداف وجـداول زمنية واضحـة وثابتة من أجل « التخضير» والتخفيـف مـن الإنبعاثـات، وكل هـذه السياسـات يمكنهـا أن تكون محفـزاً قويـاً للاسـتثمارالأخضر وخلـق فـرص العمـل، وينطبـق هـذا الأمـر بصـورة خاصـة فى أوقات الأزمـات الإقتصاديـة. فالصين على سـبيل المثال، اسـتحدثت أكـثر من خمسـة ملايـين وظيفة من خـلال مجموعة الحوافـز الإقتصاديـة الخضراء الخاصة بها.

وكذلـك العمـل عـلى زيادة اسـتخدام السياسـات القطاعية التى تسـتند إلى اللوائح المتعلقـة بالبيئـة والحوافـز الماليـة والإختصاصـات، ويسـتهدف الإسـتثمار العـام مـن أجـل الإسـتدامة البيئيـة قطاعـات رئيسـية مثـل الطاقـة والأبنيـة والنقـل وإدارة الأرض والميـاه، وقـد نجحـت العديـد مـن البلـدان فى اسـتخدام السياسـات الصناعيـة الخاصـة بهـا لدعـم عمليـة تخضـير الإقتصـاد مثـل: البرازيل(اسـتخدام الإيثانـول والديـزل الحيـوى)، الصـين (اسـتخدام الطاقـة المتجـددة)، الدانمارك(اسـتخدام طاقـة الريـاح)، ألمانيا(المبـانى الخـضراء)، اليابان(النقـل الملائـم للبيئـة) وإسبانيا(اسـتخدام طاقـة الريـاح والشـمس). ويمكـن أن يتـم الإسـتفادة مـن اسـتخدام السياسـات الإجتماعيـة التـى تهـدف إلى عملية إنتقـال خـضراء تجمـع فى الحالات المثـلى، بـين الحمايـة الإجتماعيـة والعمالـة وتنميـة المهارات وسياسـات سـوق العمل النشـطة منهـا والخامـدة. وتدابـير الحمايـة الإجتماعيـة من قبيل برنامـج شـبكة السـلامة المنتجة فى إثيوبيـا وبرنامـج مهاتمـا غانـدى الوطنـى لضمان العمالة الريفيـة فى الهنـد، وكل هـذه السياسـات تعـزز قـدرات الفقـراء وتوفـر الفـرص لإعتـماد ممارسـات مسـتدامة[١٧].

ب-تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهنى

يعد التعليم والتدريب فرصة بل شرط لازم فى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذى يزيد الطلب على الأيدى العاملة ولا سيما فى الحرف أو المهن، وتستلزم تلبية هذا الطلب برامج تدريب مناسبة. وفى إطار ذلك لا بد من معالجة النقص فى المهارات بين العمال واحتياجات الصناعات الخضراء. أما على المستويات التعليمية العليا، فيحول التحدى الإدارى دون إيجاد آفاق جديدة، ونشر التوعية، وتطوير القدرات الإدارية. ولا بد من وضع برامج لتدريب المدراء الجدد برؤية جديدة تدفع الشركات نحو التنمية المستدامة والاستفادة من الفرص التى ينطوى عليها الاقتصاد الأخضر. وعلى البرامج المدرسية والشهادات الجامعية أن تتكيف مع الرؤية الجديدة. ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التعويض عن هذا النقص لا يعالج من خلال تكييف التدريب الذى يخضع له العاملون الجدد وحسب، إنما من خلال إعادة تدريبهم للتحول من الصناعات القديمة الملوثة إلى الصناعات الجديدة. ولوكالات الأمم المتحدة دور بالغ الأهمية فى هذا المجال بالشراكة مع الشركات والرابطات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى. ويجب ربط الإعانات الخضراء والإعفاءات الضريبية وحوافز أخرى تقدم إلى الشركات فى جميع البلدان بنوعية العمل ومعايير التدريب[١٨]..

ج-تعزيز مشاركة القطاع الخاص

يتطلب الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر إحداث تغيرات فى ممارسات الأعمال ومراعاة كافة النواحى الاجتماعية والبيئية فى أنشطتها. ويأخذ نموذج الاقتصاد الأخضر فى الاعتبار فرص السوق ومصادر التمويل التى توفرها الشركات .ويعود الفضل إلى الاقتصاد الأخضر فى تمكين القطاع الخاص من تنويع أنشطته وتوسيع نطاقها، سواء كان نشاطًا فى الصناعة أم الزراعة أم الخدمات. وعلى رواد المشاريع الحديثة التخّلى عن الموقف الدفاعى الذى ينحصر فيه دور الشركات فى التنمية المستدامة بالمسؤولية الاجتماعية والاستعاضة عنه بموقف استباقى تستفيد فيه الشركة من فرص التنمية المستدامة. كما يجب أن تستفيد البرامج المدرسية والشهادات الجامعية من الرؤية الجديدة. وباستطاعة الحكومات

والجمعيات المهنية أداء دور بارز فى تسهيل عملية التحول هذه من خلال مساعدة رواد المشاريع الشباب على الاستفادة إلى أقصى الحدود من الأسواق المتخصصة والموارد المالية التى يوفرها الاقتصاد الأخضر اليوم. ولا شك فى أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سيتطلب إرساء قواعد جديدة فى القطاع الخاص. وسوف تشكل آليات التنظيم المتمثلة فى (الحد من التلوث والانبعاثات والمبيدات فى الأغذية، وتلوث المياه، وفرض ضرائب وغرامات بيئية) أدوات سياسية بالغة الأهمية لا يمكن تعزيز الاقتصاد الأخضر من دونها.

د-تدعيم دور المجتمع المدنى وتشجيع الشراكات

لا يمكن إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر إلا من خلال رؤية جماعية، وتشجيع الإبداع، واستقطاب الدعم من مختلف عناصر المجتمع، ومنها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية والمالية متعددة الأطراف والمستهلكين ومن أبرز أهداف مبادرات الاقتصاد الأخضر تحقيق الفوائد لمختلف مكونات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء. فإشراك جميع عناصر المجتمع المدنى فى هذه المبادرات منذ المراحل الأولى شرطاً أساسياً لنجاحها ولا بد من تعزيز التقارب بين المصلحة العامة والالتزام الخاص والقيادة فى تحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر الإستراتيجية. وللاستفادة من الفرص التى يوفرها الاقتصاد الأخضر، لا بد من توظيف استثمارات كبيرة، وضمان مشاركة الحكومات والباحثين والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمجتمع الدولى. وتقع على صانعى القرارات، بدعم من الإسكوا ومن جهات أخرى، مسؤولية بناء شراكات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتسهيل حشد الموارد وزيادة الاستثمار والدراية إلى أقصى الدرجات فالمشاريع الخضراء الواعدة لا تنجح إلا من خلال الشراكات الناجحة

هـ-تسريع التكامل الإقليمى وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر توسيع القاعدة الصناعية التى تستفيد من وفورات الحجم، وتسهيل الوصول إلى السوق. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون تحقيق التكامل الاقتصادى فى المنطقة العربية. والأساس المنطقى لتحقيق التكامل الاقتصادى واضح ومشجع. فالأسواق المشتركة التى تجمع

بـين الاقتصـادات الصغـيرة والاقتصـادات المجـزأة تـؤدى إلى وفـورات الحجـم وتحسـين القـدرة التنافسـية. ولم يجـد أى بلـد حتـى الآن بديـلاً فاعـلاً عـن التكامـل الإقليمـى لتحقيـق هـذه الأهـداف. ومـن محـركات التكامـل الاقتصـادى فى البلـدان الأعضـاء فى الإسـكوا توسـيع التجـارة داخـل المناطـق وفيـما بينهـا، مـما يرفـع معـدلات النمـو، ويسـمح بزيـادة التخصصيـة فى بلـدان الإسـكوا، ويـؤدى إلى تحسـين تخصيـص المـوارد وتوزيعهـا فى المنطقـة والخطـوة الأولى نحـو تفعيـل منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكـبرى هـى الإعـداد عـلى المسـتوى دون الإقليمـى، وبـدأت بلـدان مجلـس التعـاون الخليجـى تحـرز تقدمًـا ملموسًـا فى هـذا الاتجـاه. إلا أن هـذه العمليـة فى المغـرب العـربى بطيئـة بالرغـم مـن الأدلـة التـى تؤكـد إمكانيـة زيـادة التبـادل التجـارى داخـل المنطقـة عـشر مـرات، مـما يمكـن أن يزيـد الصـادرات بنسـبة 33% وأن يرفـع معـدلات النمـو بنسـبة 2-3%[١٩] .

و-نقل التكنولوجيا وترتيبات جديدة فى التمويل

يعتـبر تطويـر التكنولوجيـات الخـضراء ونشرهـا والحصـول عليهـا مـن القضايـا المحوريـة فى الاقتصـاد الأخـضر. ومـن الوسـائل الممكنـة لزيـادة البحـث والتطويـر فى القطاعـات الخـضراء تعزيـز الـشراكات الابتكاريـة بـين القطاعـين العـام والخـاص، وإنشـاء مراكـز تعاونيـة للبحـث والتطويـر، ووضـع آليـات تمويـل جديـدة لتسريـع انتشـار التكنولوجيـات الخـضراء. ولتكـون عمليـة نقـل التكنولوجيـا فعالـة، لا بد من أن تكـون ديناميكيـة وقائمـة عـلى تعـاون ملمـوس بـين الحكومـة والمراكـز الأكاديميـة ومراكـز الأبحـاث والقطـاع الخـاص. فمـن حيـث الديناميكيـة، يـؤدى العديـد مـن الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة دورًا ريادًيـا فى الابتـكار ولا سـيما فى أنـواع الطاقـة المتجـددة. فقـد لاحظـت هـذه الـشركات أن الابتـكار الأخـضر يمكنهـا مـن البقـاء فى أعـلى مسـتويات التطـور، ويسـاهم فى الحـد مـن الممارسـات التـى تهـدر الطاقـة. ومـن أفضـل النتائـج بالنسـبة لهـذه الـشركات تمكينها مـن أداء دوراً ريادياً فى السـوق مـن خـلال زيـادة المبيعـات والإيـرادات، مـما يـؤدى إلى نمـو الناتـج المحـلى الإجـمالى وزيـادة معـدلات التوظيـف. ويجـب أن يتـم إنشـاء آليـات تمويـل جديـدة وابتكارية دعـمًا للاقتصـاد الأخـضر. ومـن الممكـن أيضًـا إنشـاء مناطـق صناعيـة تسـهل إنشـاء

صناعات خضراء من خلال تدابير تمويلية ابتكارية تقترن بالاستثمار الأخضر. وتسمح هذه المناطق بإنشاء شركات خضراء وتشجع الشركات الموجودة على إعادة التمركز فى منطقة صناعية ذات معايير عالية من حيث الأداء البيئى.

ز-تحديد أولويات إجراءات العمل وفقاً للظروف الوطنية

تتباين استراتيجيات الاقتصاد الأخضر وما يقترن بها من أُطر زمنية استناداً إلى الثروة من الموارد الطبيعية التى تتمتع بها دولة ما، ومستوى التنمية فى هذه الدولة، والقدرة المؤسسية لديها، والملامح الاقتصادية التى تتسم بها. ومن ثم فإن إجراء تحليل وثيق للعوامل المحدّدة الخاصة بكل دولة سوف يمكّن حكومتها من تحديد المنافع والفرص والمخاطر المحتملة التى ترتبط بالانتقال إلى نهج الاقتصاد الأخضر. وهذا التحليل يمكن أن يشكّل الأساس الذى يُبنى عليه تحديد أولويات وإجراءات العمل الخاصة بالاقتصاد الأخضر التى يُرجّح أن تزيد المنافع إلى أقصى حد وأن تساعد على التخفيف من المخاطر المحتملة أياً كانت[٢٠].

2-على المستوى الدولى، يجب أن يتم القيام بما يلى:

أ-إعلاء فاعلية الاتفاقات والعمليات الدولية

يمكن أن تسهّل الاتفاقات والعمليات الدولية مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، التى تنشئ أطر العمل القانونية والمؤسسية اللازمة للتصدى للتحدّيات البيئية العالمية، كثيراً ما تتيح فرصاً اقتصادية أيضاً. فقد أدَّى بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفِدة لطبقة الأوزون، والذى يُعتبر على نطاق واسع واحداً من أكثر هذه الاتفاقات نجاحاً، إلى تطوير صناعة كاملة تركّز على عدم استخدام المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون. كما ساعدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها، على حفز النمو فى عدد من القطاعات الاقتصادية، ومنها مثلاً توليد الطاقة المتجدّدة وتكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة، بهدف مواجهة مشكلة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى(الغازات الدفيئة). كما أن التفاوض على اتفاقات بيئية متعدّدة الأطراف

وتنفيذها بفعالية يمكن أن يكون وسيلة فعّالة فى توليد أنشطة اقتصادية خضراء جديدة.

ب-تعزيز دور التجارة الدولية فى الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر

يمكن أن تكون التجارة الدولية محرّكاً قوياً يدفع مسار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. حيث أن نظام التبادل التجارى الدولى يمكن أن ييسّر تدفّق الاستثمارات والتكنولوجيات السليمة بيئياً والسلع والخدمات المستدامة بيئياً. ويمكن أن تؤدِّى التدابير التجارية، ومنها مثلاً المعايير التجارية، دوراً هاماً فى دفع مسار النمو فى عدد من القطاعات فى مضمار الاقتصاد الأخضر. غير أن هذه التدابير يمكن أيضاً أن يعتبرها بعض البلدان تحدّياً يعرقل سبل الوصول إلى الأسواق أو شكلاً من أشكال النزعة الحمائية فى التجارة. ولذلك فإن من الأمور حاسمة الأهمية أن تحرص البلدان على إقامة التوازن الصحيح بين حماية البيئة وضمان سبل الوصول إلى الأسواق. ومن ثم فلا غنىً فى هذا الصدد عن الحوار والمفاوضات على الصعيد متعدد الأطراف، حيثما أمكن ذلك. ولا بدّ من التنويه بما قد يكون أكثر أهمية فى هذا الخصوص وهو أن قرار الجمعية العامة بشأن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك العملية التحضيرية للمؤتمر، يتيحان فرصة فريدة من نوعها للبلدان لكى تحرز تقدماً فى مسار جهودها الرامية إلى إقامة الاقتصاد الأخضر دعماً للتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر[٢١].

ج-توفير الموارد المالية اللازمة

يمكن أن يتم إنشاء صندوق للاقتصاد الأخضر يقدم موارد مالية جديدة ويدعم عملية نقل التكنولوجيا ويوفرالدعم المالى المطلوب لتنفيذ مشروعات وطنية وإقليمية فى مجال الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى تقديم الحوافز للاستثمار فى الأنشطة الخضراء على غرار الشهادات الإيكولوجية التى تمنح للسلع والخدمات ذات الأداء البيئى الجيد، وعدم إهمال الأنشطة غير الخضراء والتأكد من التناسق العام بين الوظائف بمعنى وضوح واستقرار مختلف المشاريع والقرارات الإستراتيجية. وتعزيز الإدارة الدولية حيث يمكن للاتفاقيات

البيئيـة الدوليـة أن تعمـل عـلى تسـهيل وتحفيـز الانتقـال إلى الاقتصـاد الأخـضر، مثـل بروتوكـول مونتريـال بشـأن المـواد المسـتنزفة لطبقـة الأوزون الـذى يعـد بشـكل كبـير أحـد أنجـح الاتفاقـات البيئيـة متعـددة الأطـراف، وأيضـاً اتفاقيـة الأمـم المتحـدة بشـأن تغيـير المنـاخ، وبرتوكـول كيوتـو فى تحفيـز النمـو فى عـدد مـن القطاعـات الاقتصاديـة كتوليـد الطاقـة المتجـددة وتقنيـات كفـاءة الطاقـة مـن أجـل التعامـل مـع الإنبعاثـات الغازيـة الضـارة.

د-نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى الدول النامية

يجـب أن يتـم الإتفـاق عـلى آليـة لنقـل التكنولوجيـا مـن الـدول المتقدمـة إلى الـدول الناميـة فى إطـار التحـول إلى الاقتصـاد الأخـضر، ويجـب أيضـاً أن يكفـل المجتمـع الـدولى نـشر التكنولوجيـات الحاليـة والجديـدة السـليمة بيئيـاً عـلى نطـاق واسـع مـن أجـل تمكـين كل البلـدان مـن الانتفـاع منهـا. وهـذه مسـألة تتعلـق أساسـاً بإقامـة التـوازن بـين التدابـير التـى يمكـن أن تدفـع مسـار الابتـكار، مثـل الحوافـز الاسـتثمارية وحقـوق الملكيـة الفكريـة، وبـين الحاجـة إلى تسـهيل نقـل التكنولوجيـا مـن خـلال جعـل سـبل الحصـول عـلى التكنولوجيـات أيـسر وأقـلّ تكلفـةً. وفى هـذا الصـدد، فـإن الجهـات الفاعلـة الدوليـة والوطنيـة، بمـا فيهـا المنظـمات الحكوميـة الدوليـة والمؤسسـات الماليـة الدوليـة ووكالات المعونـة الثنائيـة والـشركات متعـدّدة الجنسـيات والمنظـمات غـير الحكوميـة، يمكنهـا أن تقـدّم الدعـم، مـن قبيـل الخـبرة التقنيـة أو المـوارد الماليـة، بغيـة تسـهيل نقـل التكنولوجيـات السـليمة بيئيـاً ونشرهـا فى البلـدان الناميـة[٢٢].

العنـصر الرابـع : وسـائل دعـم بعـض القطاعـات الإقتصاديـة فى ضـوء الاقتصـاد الأخـضر واليـات التمويـل

أولاً: سـبل دعـم بعـض القطاعـات الإقتصاديـة المصريـة فى ضـوء الاقتصاد الأخضر

يسـاعد تطبيـق تهـج الاقتصـاد الأخـضر فى مـصر عـلى تبنـى صناعـات خـضراء تدفـع عجلـة النمـو وتدعـم القـدرة عـلى مواجهـة الضغـط المتوقـع عـلى المـوارد مـن ميـاه وغـذاء وطاقـة. ويـؤدى هـذا التحـول أيضـاً إلى تحقيـق الكفـاءة فى توزيـع المـوارد واسـتخدامها، وسـوف يسـاعد مـصر فى العـودة إلى دورهـا القيـادى عـلى

مستوى العالم وجعلها رائدة فى مجال التنمية المستدامة. ويمكن ذكر بعض الإجراءات التى من شأنها أن تدعم بعض القطاعات الإقتصادية المصرية فى إطار الاقتصاد الأخضر، وذلك كما يلى:

1-قطاع الطاقة

يمكن أن يتم دعم هذا القطاع فى ضوء الاقتصاد الأخضر من خلال ما يلى:-

أ- تأمين يد عاملة كثيفة لتعزيز الاستخدام الكفؤ للطاقة واستبدال مصادر الطاقة الحفرية بأنواع الطاقة المتجددة. والطاقة المتجددة، بالمقارنة مع طاقة الوقود الحفرى فى معامل توليد الكهرباء، تؤدى إلى إيجاد، مزيد من فرص العمل لكل وحدة سعة مركبة ولكل وحدة من الطاقة المولدة ولكل دولار مستثمر.

ب- التوسع فى استخدام الطاقة المتجددة فى توليد الكهرباء يشكل سريع، لأن الطاقة المتجددة تساعد على الحد من الإعتماد على الوقود الحفرى وتعزيز أمن الطاقة على المدى الطويل، والحد من التلوث والحفاظ على الصحة العامة للمواطنين.

ج- عقد المزيد من الاتفاقيات فى إطار دعم قطاع الطاقة، وبالفعل قامت مصر والصين مؤخراً بعقد ستة اتفاقيات فى مجال الكهرباء والطاقة المتجددة بإجمالى استثمارات وصل إلى 7 مليار دولار، وذلك لدعم استخدام الطاقة الشمسية والرياح كمصدر لتوليد الكهرباء، بدلاً من استخدام الوقود الحفرى الذى يؤثر سلباً على البيئة، وذلك فى إطار التحول نحو الاقتصاد الاخضر فى مصر، ولمساعدة المستثمرين الصينيين على رسم خريطة واضحة للاستثمار فى قطاع الطاقة فى مصر

د- تفعيل الإتفاق على هذه الإستثمارات المصرية الصينية بعد انعقاد المنتدى المصرى الصينى للطاقة، مؤخراً، والذى أقامت فيه شركات صينية عديدة تخصصت فى صناعة الطاقتين الشمسية والمتجددة مراسم خاصة لإصدار وترويج منتجاتها من الطاقة الشمسية وتوفير الطاقة فى مصر، وعلى صدارة قائمة الشركات كانت شركة "تشينغهوا" للطاقة الشمسية وشركة "تشانغفانغ" لأجهزة الإضاءة وشركة "جينبنغ" للطاقة المتجددة[٢٣].

وقد تمثلت الإستثمارات الصينية الجديدة فى إنشاء محطة كهرباء تعمل بالفحم بقدرة ألفى ميجاوات وبتكلفة استثمارية 4مليار دولار، بالإضافة إلى إنشاء محطات طاقة شمسية بقدرة 500 ميجاوات وبتكلفة مليار دولار. فضلاً على إنشاء مصنع لإنتاج مهمات الكهرباء بتكلفة 500 مليون دولار، والاستثمار فى مجال الشبكات الكهربائية باستثمارات 500 مليون دولار، بالإضافة إلى مليار دولار لمجال الضخ والتخزين وإنشاء محطات المساقط المائية الصغير.

2-قطاع الصناعة

يمكن أن يتم دعم هذا القطاع فى ضوء الاقتصاد الأخضر من خلال ما يلى:-

أ- التركيز على الاستثمارات التى تسمح بتحسين الأداء البيئى فى قطاعات تقلدية. مثل إعادة تدوير الصلب على سبيل المثال حيث توفر من 40 إلى 75% من الطاقة اللازمة لإنتاج الفولاذ الخام. هذه الصناعة مهمة بالنسبة إلى بعض البلدان الأعضاء فى الإسكوا كالجمهورية العربية السورية وعمان وقطر ولبنان ومصر، بحيث يعتبر إنتاج الفولاذ جزء كبير من مجموع إنتاجها، فيمثل 7% من صادرتها الصناعية، ما عدا قطر حيث تبلغ هذه النسبة14%.

ب- الإبقاء على الوظائف فى مجال صناعة الفولاذ فى المنطقة العربية من خلال سياسة استباقية لإنتاج الفولاذ عالى الجودة بكميات منخفضة من الكربون. ويعتمد عدد من البلدان والمناطق اعتماداً كبيراً على الخردة فى إنتاجهم للفولاذ، منها اسبانيا المانيا، وتركيا، وجمهورية كوريا، ورابطة الدول المستقلة، والولايات المتحدة واليابان. فالعمالة فى مجال الصلب تتجه نحو مراعاة البيئة، ويعمل اكثر من200000 شخص حول العالم فى الإنتاج الثانوى.

ج- إستخدم صناعة الألمنيوم الطاقة بمزيد من الكفاءة، كما فى قطاع الفولاذ. فالانتاج القائم على الخردة يوفر حتى 95% من الطاقة الازمة لصنع الألمنيوم من البداية. ووسائل الإنتاج الأكثر كفاءة تشكل اليوم 22% من مجمل إنتاج الألمنيوم العالمى، و وتوفر ١٣٠٠٠ وظيفة تقريباً فى اليابان، اكثر من10000 وظيفة فى أوروباو6000 وظيفة تقريباً فى الولايات المتحدة.

د- تعزيز إنشاء المناطق الصناعية التى تسهل إنشاء صناعات خضراء من

خلال تدابير تمويلية ابتكارية تقترن بالاستثمار الأخضر. فلا تقتصر نتيجة هذه الجهود على إنشاء أعمال تجارية خضراء فحسب، إنما تشجيع الشركات الموجودة على الانتقال إلى المناطق الصناعية ذات المعايير العالية للأداء البيئي[٢٤].

3-قطاع التجارة

يمكن أن يتم دعم هذا القطاع فى ضوء الاقتصاد الأخضر من خلال ما يلى:-

أ- دعم التجارة باعتبارها محركاً قوياً من محركات النمو الاقتصادى، ولا غنى عنها للحد من الفقر وتعزيز التنمية. ويمكن أن تكون فى الوقت نفسه من المحفزات الهامة لإنتاج السلع والخدمات التى تحمى البيئة. وتوفر الأسواق الجديدة اليوم فرصاً هائلة للمنتجين القادرين على استيفاء العدد المتزايد من الشروط البيئية والصحية التى تعتمدها الحكومات والقطاع الخاص لدعم التنمية المستدامة

ب- تعمل الإسكوا بالتنسيق مع بلدانها الأعضاء على تحسين قدرة الصناعات المحلية على التنافس فى مجال التصدير، وعلى تحديد موقعها من العلاقة بين التجارة الدولية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وإذا تواصلت هذه الجهود مع ازدياد إنتاج الاقتصاد الأخضر، يمكن أن تستفيد المنطقة أكثر من الطلب العالمى المتزايد على السلع والخدمات التى تراعى البيئة.

ج- دعم السوق العالمى للسلع والخدمات البيئية والذى ينمو بشكل مطرد وقدر بأكثر من 3.8 تريليون دولار فى عام2008-2009 بالمقارنة مع360 مليار دولار فى عام 1990. وفى الشرق الأوسط وحده، قدر سوق السلع والخدمات البيئية بنسبة 1.6% من السوق العالمى أى10مليارات دولار تقريبا، بما شكل1% من الناتج المحلى الإجمالى فى المنطقة عام 2004. وكان السوق مقسوماً فى العام نفسه بين السلع البيئية التى أنفق عليها مبلغ 4.4مليار دولار والخدمات البيئية التى أنفق عليها مبلغ 5.3 مليار دولار[٢٥].

4-قطاع السياحة

يمكن أن يتم دعم هذا القطاع فى ضوء الاقتصاد الأخضر من خلال ما يلى:-

أ- دعم قطاع السياحة والذى يمثل حوالى 11.5% من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر، ويولد 44% من قيمة صادرات الخدمات و22% من العملة الاجنبية

و12.6% مـن فـرص العمـل، ومـن ثـم يجـب أن يتـم العمـل عـلى تدعيـم هـذا القطـاع وجعلـه أكـثر مراعـاة للبيئـة.

ب- تعتبر السـياحة مسـؤولة عن إنتاج 5% من انبعاثات الكربون فى العالم، وتعتبر مصـدراً رئيسـياً لفقدان التنوع البيولوجـى، وللتلوث، وتدهـور المناظـر الطبيعيـة، وارتفـاع استهلاك المياه. ولا يسـتفيد الفقراء سـوى مـن جـزء صغـير مـن مجمـوع مـا ينفقـه السـياح. ويمكـن أن تصبـح السـياحة حافـزاً قويـاً لعملية التحول إلى نهـج الاقتصاد الأخـضر. وطبقـاً لنموذج برتامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة فإن اسـتثمار0.2% مـن الناتـج المحلى الإجـمالى العالمـى لـكل عام فى مجـال جعـل قطاع السـياحة اكـثر مراعـاةً للبيئة يمكـن أن يـؤدى إلى مواصلة النمو فى القطاع بشـكل مسـتقر على مدى عقود مـن الزمـن مـن خـلال المساهمة فى النمو الاقتصادى وإيجـاد فرص عمل، وفى الوقـت نفسـه ضمان إحـراز تقـدم كبـير على صعيد البيئـة. ومن مظاهر هـذا التقدم خفـض استهلاك المياه بنسـبة 18%، واسـتهلاك الطاقـة بنسـبة 44%، وانبعاثـات ثـانى أكسـيد الكربـون بنسـبة 52% بالمقارنـة مـع سـيناريو الإبقـاء على الوضع الراهن

ج- ضرورة المحافظة على التنوع البيولوجـى لمـا لـه مـن دور أساسى فى تنميـة السياحة البيئية. فعلى سـبيل المثال أدرك الأردن أهمية هذا الدور فوضع الإسـتراتيجية الوطنيـة وخطـة العمـل للتنـوع الحيوى فى عام 2003، وأسهم فى دفع قطاع السياحة البيئية فى الدولـة. ووفقـاً للإستراتيجية فإن الأرض والميـاه والمراعـى والنظـم الإيكولوجيـة البريـة والبحريـة والأحيـاء البريـة والموارد المائيـة هـى مـوارد أساسية لتنمية الزراعة والسياحة، وبالتـالى للتنمية الريفيـة الاجتماعية الاقتصادية ككل. كـما أن الانتقـال إلى سـياحة اكـثر اسـتدامةً قد يزيـد فرص العمل والعائـدات بالنسـبة إلى المجتمعات المحلية ويلبـى طلبـات المستهلكين الجديـدة الراغبين برحـلات غير ضارة بالبيئـة، ويزيـد قدرة الشركات السـياحية على المنافسة، ويخفض تكاليفها التشغيلية[٢٦]

5-قطاع البناء

يمكن أن يتم دعم هذا القطاع فى ضوء الاقتصاد الأخضر من خلال ما يلى:-

أ- دعم قطاع البناء الأخضر حيث يوفر الكثير من الفرص. والمطالبة بمبان توفرها الحكومة والخدمة الاجتماعية أمـر شـديد الأهمية وشـكل محـركاً للنمو الاقتصادى

فى العديد من البلدان ولهذا القطاع أعلى الآثار المضاعفة على العمالة وإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة، نظراً لأهمية عمليات التعاقد من الباطن فى البناء. وسيزيد هذا الأثر مع انتشار معايير كفاءة الطاقة والأمن بشكل كبير فى القطاع

ب- زيادة الطلب على عناصر البناء الأخضر والمعدات التى تستوفى معايير بكافاة الطاقة ستؤدى إلى زيادة الوظائف فى الصناعات الخضراء. ومن المحتمل أن يتوفر العديد من الوظائف على المستوى المحلى فتستفيد المناطق النامية وذات معدلات البطالة المرتفعة. وبما أن الأبنية تستهلك40% من الطاقة، فإن إدراج معايير حماية البيئة فى المبانى المتوفرة وتشييد مبان خضراء جديدة سيخفض معدلات استهلاك الطاقة وتلوث الهواء[٢٧]

6-قطاع النقل

يمكن أن يتم دعم هذا القطاع فى ضوء الاقتصاد الأخضر من خلال ما يلى:-

أ- تطوير قطاع النقل والتخزين وقناه السويس حيث يساهم بنسبة 3.6% من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر، ولكنه يعانى من خطر تلوث الهواء والاختناق المرورى، حيث أن هذا القطاع هو الأسرع من بين سائر القطاعات الاقتصادية فى زيادة انبعاثات الكربون. ويعتمد قطاع النقل على السيارات والشاحنات والطائرات سواء لنقل الركاب أو البضائع، بالإضافة إلى الحافلات والترامات وقطارات السكك الحديدية وهى الأقل استهلاكاً للطاقة لكل راكب أو شحنة فى الكيلو متر الواحد بالمقارنة مع المركبات الأخرى

ب- وضع استراتيجيات لتنمية الصناعة منخفضة الكربون

ج- وضع المعايير الإلزامية والاختيارية لوقود المركبات[٢٨]

7-قطاع الزراعة

يمكن أن يتم دعم هذا القطاع فى ضوء الاقتصاد الأخضر من خلال ما يلى:-

أ- تطوير القطاع الزراعى باعتباره من القطاعات بالغة الأهمية من حيث قدرته الكبيرة على إنشاء الاقتصاد الأخضر، مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى، قدرته أيضاً على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. وتعد الممارسات الزراعية فى مصر ممارسات غير

مستدامة، نظراً للإستهلاك غير المستدام للموارد المائية المحدودة وتناقص إنتاجية هذا القطاع، حيث يعمل بالقطاع الزراعى فى مصر حوالى30% من القوى العاملة المصرية، ولكنه ينتج 13% فقط من إجمالى الناتج المحلى، كما تستهلك الزراعة فى مصر ما يزيد عن 90% من الموارد المائية المتاحة

ب- زيادة فرص الإستثمار الأخضر فى القطاع الزراعى وتبنى فكرة الزراعة المستدامة، ,وزيادة إنتاج الأسمدة العضوية والطرق البيولوجية والمتكاملة لمكافحة الآفات، و إنشاء البنوك الخضراء وتأمين القروض بالغة الصغر للمزارعين والشركات الصغيرة المتوسطة، وهكذا يرى المزارعون فى اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة عملية مدرة للأرباح[٣٠].

ثانياً: أليات تمويل المشاريع البيئية الخضراء

1-توفير التمويل من القطاعين العام والخاص

يلعب التمويل من القطاع العام دوراً أساسياً فى الانتقال إلى نهج الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، فإن إعادة تشكيل وتطوير البُنى التحتية العامة التى يمولها القطاع العام، والحوافز العامة مثل مِنح رأس المال وتوفير التمويل للبحث والتطوير وكفالات القروض وغير ذلك من الأدوات المالية، تساهم بشكل كبير فى أنماط التنمية الاقتصادية، وحفز التمويل من القطاع الخاص من خلال إرسال إشارات إيجابية إلى المستثمرين. ومن ثم فإنه يجب على الحكومات أن تستخدم سياسات عامة مالية ذات كفاءة، لا تقتصر على زيادة الأموال المتاحة من خلال اتخاذ بعض التدابير كالضرائب وتخفيض بعض الإعانات الداعمة بل تضمن أيضاً حسن تحديد أهداف إنفاق الأموال الموجودة حالياً والحرص على التقليل إلى أدنى حد من النتائج السلبية غير المقصودة.

ويمكن أيضاً أن تكون الإعانات عاملاً قوياً يمكّن من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتدعيم الاستثمارات التى تتميّز بآثار خارجية إيجابية. ومن الأمثلة على ذلك الإعانات التى تدعم الممارسات الزراعية المستدامة، التى تسهم فى الأمن الغذائى وزيادة الحرص على تخزين الكربون، غير أن الإعانات يجب أن تُستخدم بحذر لأنها تشكّل استحقاقات للمستفيدين منها، وكثيراً ما كانت المقترحات

بشـأن إلغاءهـا بعـد أن يتـم تطبيقهـا تُواجَـه بمعارضـة شـديدة وبضغـط سـياسى. وفى الوقـت نفسـه، فـإن الإعانـات التـى تـؤدِّى إلى الإضرار بالبيئـة إلى درجـة لا تتـوازن مـع درجـة المنافـع التـى تنتجهـا هـى التـى ينبغـى الحـدّ منهـا أو إلغاؤهـا. وعـلى سـبيل المثـال، الإعانـات التـى تدعـم الوقـود الحفـرى والتـى تقـدر قيمتهـا بنحـو 700بليـون دولار فى السـنة، يمكـن أن تدفـع عـلى زيـادة انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـرارى. كـما أن الإعانـات الضـارّة بيئيـاً يمكـن أن تـؤدِّى أيضـاً إلى سـوء إدارة المـوارد، كـما هـى الحالـة فى شـأن الإعانـات العالميـة لمصائـد الأسـماك، والتـى تقـدّر قيمتهـا بنحـو 27 بليـون دولار فى السـنة، والتـى حُـدِّد مـا نسـبته 60% عـلى الأقـل منهـا بأنهـا إعانـات ضـارّة، ويُـرى أنهـا عامـل يسـهم عـلى نحـو ملحـوظ فى تسـارع اسـتنفاد الأرصـدة السـمكية[٣١].

2-سياسة التمويل البيئى للمشاريع الخضراء

تنقسـم مصـادر التمويـل البيئـى للمشـاريع الخـضراء إلى مصـادر محليـة وأخـرى دوليـة، ويمكـن توضيـح تلـك المصـادر فيـما يـلى:

النوع الأول: مصادر التمويل المحلى للمشاريع الخضراء

تتعـدد مصـادر التمويـل المحـلى للمشـاريع البيئيـة، وذلـك مـن أجـل إعـداد نظـام تمويـل مطابـق لمبـدأ «مـن يلـوث يدفـع»، **وتنقسـم هـذه المصـادر إلى:**

أ- **الميزانيـة العامـة:** يمكـن أن يتوفـر التمويـل مـن الميزانيـة العامة على مسـتويات حكوميـة مختلفـة مثـل المسـتوى الحكومـى والإقليمـى أوعـلى مسـتوى البلديـات وفقـا لـكل دولـة، وتتيـح الميزانيـة العامـة ثلاثـة أنـواع مـن التمويـل هـى، تمويـل تكاليـف التشـغيل لإدارة النظـام الإدارى(الوزارات...إلـخ)، دعـم تشـغيل وصيانـة نظـم الخدمـات المتاحـة للجمهـور، وتمويـل الاسـتثمار الـذى عـادة مـا يتوفـر فى إطارالإجـراءات الخاصـة بتخطيـط الاسـتثمارالعام ويـندرج فى خطـط الاسـتثمار العـام أو أيـة خطـة مماثلـة. وعـادة مـا تتوفـر عمليـة التمويـل فى شـكل منـح الميزانيـة العامـة السـنوية، وبذلـك يكـون دافعـوا الضرائـب هـم المـورد الحقيقـى لهـذا النـوع مـن التمويـل.

ب- **إقـرار مجموعـة مـن الضرائـب والرسـوم البيئيـة**، كمحاولـة لوضـع حـد

لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الهواء والماء، وقد قامت العديد من الدول باستخدام هذا النوع من التمويل مثل الجزائر التى قامت بفرض الرسوم التالية:

-الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة

-الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة

-الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية

-وأخيراً إتاوة المحافظة على جودة المياه.

ج- صناديق حماية البيئة: تعد هذه الصناديق موارد تمويل عام خارج إطار الميزانية العامة، وتعد أيضاً مورد التمويل العام الوحيد الذى يعتمد على إجراءات تقديم الطلبات الرسمية المنفصلة لكل مشروع على حدى، ويتم توفير التمويل على أساس مستوى جودة طلب التمويل. وقد قامت العديد من الدول بإنشاء صناديق لحماية البيئة مثل الجزائر مثلاً، حيث اهتمت الحكومة الجزائرية فى إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء بعض المؤسسات والصناديق مثل، صندوق البيئة ومكافحة التلوث، الصندوق الوطنى للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الصندوق الوطنى لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية وصندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية.

د- البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية: يمكن أن تقوم هذه الموارد التمويلية بالإستثمار فى مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى المالية للمشروع المعروض.

النوع الثانى: مصادر التمويل الدولى للمشاريع الخضراء

لقد استدعى إرتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئى الخارجى، وهذا بالفعل ما حدث، حيث انعقد مؤتمر دولى حول انطلاق تنفيذ المخطط الوطنى للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة فى الجزائر عام2002، شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها صندوق البيئة العالمى FEM، الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية FADES، الصندوق السعودى للتنمية FSD، صندوق النقد العربى FMA، الصندوق العالمى للتنمية الفلاحيةFIDA، البنك الدولى، البنك الأوربى للاستثمارBEI، البنك الإفريقى للتنميةBAD والبنك الإسلامى للتنميةBID[٢٣].

وتنقسم هذه المصادر وفقا لموارد رؤوس الأموال وأنواع التمويل المتعددة إلى:

أ- **بنوك التنمية الدولية:** وتعمل هذه البنوك بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية، فهى تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، ولكن يمكن أن تقوم عدد من الدول بإنشاء هذه البنوك والمساهمة فى رأس مالها وهذا هو الاختلاف الوحيد. **ومن أهم بنوك التنمية الدولية ما يلى:**

- **البنك الدولى للإنشاء والتعمير(IBRD):** هو أقدم المؤسسات فى مجموعة البنك الدولى وأكبرها وهو بنك تمتلكه حكومات 183 بلداً، ولا يقدم القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالأهلية الائتمانية ولا يقدم التمويل إلا للمشروعات التى يحتمل أن تحقق عائداً حقيقياً. ويعتبر البنك الدولى أول مؤسسة متعددة الأطراف تضع سياسة حمائية للبيئة عام 1970، وقد أدخل البنك الاعتبارات البيئية ضمن سياساته منذ عام 1989 من خلال، زيادة توافر المعلومات البيئية عن مشروعات البنك وبرامجه، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسات البنك البيئية إعداد تقاريرعن قضايا البيئة فى كل دولة من الدول التى تقترض من البنك، وقد اعتمد البنك عام 2001 الاستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك فى المجالات البيئية، وتحدد الاستراتيجية ثلاثة أهداف عامة وهى، رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية النمو وحماية الموارد البيئية الاقليمية والعالمية المشتركة.

- **البنك المركزى الأمريكى للتكامل الاقتصادى:** تم إنشاء هذا البنك بغرض تشجيع التكامل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة فى منطقة دول أمريكا الوسطى، ويركز البنك على ثلاثة اتجاهات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وهى، تقديم اعتمادات ومساعدات فنية وتمويلية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، تمويل المشروعات البيئية التى تحافظ على موارد البيئة وكافة المواضيع ذات الصلة بالتنمية المستدامة وأيضاً تمويل المشروعات التى تهدف إلى الحد من الفقر ونشر التعليم وتحقيق التنمية الاجتماعية.

- **بنك الاستثمار الأوروبى:** يمثل مؤسسة التمويل التابعة للاتحاد الأوروبى ويقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبى بهدف تمويل مشروعات رأس المال التى تتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبى، ويقدم هذا البنك ما بين ثلث الى ربع القروض

المستقلة للمشروعات التى تحمى البيئة داخل إطار الاتحاد الأوروبى، وتتلخص أهم أهدافه البيئية فى، الحفاظ على البيئة وحمايتها، الحفاظ على صحة الانسان، ضمان حسن استغلال الموارد وتشجيع تطبيق الإجراءات التى تتعامل مع المشكلات البيئية العالمية والاقليمية. وقد خصص 34% من تمويلاته فى حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة، بالإضافة إلى مجموع القروض التى منحها البنك الأوروبى للجزائرعام1997 والتى قدرت بـ 733 مليون يورو، مقابل 869مليون يورو لتونس و977 مليون يورو للمغرب[٣٣].

- **البنك الأسيوى للتنمية:** هو مؤسسة إقراض للدول النامية فى منطقة أسيا، وتقراستراتيجية هذا البنك بأن تحقيق الاستدامة البيئية يساعد على تحقيق النمو الاقتصادى والحد من الفقر، ومن ثم فهو يقوم بتمويل المشروعات التى تستهدف تحقيق الاستدامة البيئية. وقد وصل إجمالى القروض التى تمت الموافقة عليها عام 2002 إلى 5.6مليار دولار أمريكى خصص منها البنك 4.5% لتمويل مشروعات حماية البيئة ويعد هذا البنك أيضاً عضو فى مرفق البيئة العالمية.

ب- الصناديق الدولية للتنمية: وتضم مؤسسات الإقراض التى تعطى قروضاً بشروط ميسرة، ومن أهم هذه المؤسسات:

- **جمعية التنمية الدولية:** هى المنفذ الذى يقدم من خلاله البنك الدولى القروض طويلة الأجل لأفقر الدول النامية، وهى تمثل ربع المساعدات المالية التى يمنحها البنك الدولى، وتقوم بتمويل ما بين6-7مليار دولار سنوياً لمشروعات التنمية، خاصة تلك التى تركز على الإحتياجات الأساسية للشعوب مثل الخدمات الصحية والمياه النظيفة..الخ.

- **صندوق البيئة العالمى(FEM):** تم إنشاء هذا البنك عام 1990، ويعد أحد أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقات متعددة الأطراف الخاصة بالبيئة، وتمويل الأعمال الخاصة بالتنوع البيولوجى، وتقليل مخاطر تغير المناخ ومكافحة تلوث المياه وتدهور التربة وإلغاء الملوثات العضوية الثابتة.

- **الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:** قد أكد ممثله أن البنك أبدى اهتماماً متزايداً لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة، من خلال دعم كل الأنشطة ذات

الانعكاس الإيجابي على البيئة ومنح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات.

ج- الجهات متعددة الأطراف المقدمة للمنح: وتضم منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المنح وهي:

- الاتحاد الأوروبي
- منظمة الأمم المتحدة التي تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP**) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(**UNEP**).

د- المنظمات الحكومية الدولية: تحصل على أموالها من رسوم العضوية وإسهامات الأشخاص والعطايا والتبرعات من الشركات والحكومة، ومع ذلك فهي تقدم الدعم للمنظمات الحكومية الوطنية خاصة المشروعات التي تركز على حماية البيئة ونشر الوعي البيئي[٣٤].

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

يمكن تلخيص أهم ما تم التوصل إليه من نتائج فيما يلي:

1- إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يساعد على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع، كما يساعد على بناء أو تعزيز رأس المال الطبيعي مثل الغابات والمياه والتربة...إلخ.

2- توجد العديد من التحديات التي تعيق عملية التحول نحو الاقتصاد الاخضر وتشمل عدم الاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، والبطالة، والفقر، ونُدرة المياه، والامن الغذائي ومع ذلك، تشهد المنطقة العربية بوادرالاقتصاد الأخضر بأشكال تختلف حسب مواطن القوة والضعف في الاقتصاد المحلي لكل بلد.

3-اكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيداً من الصيت البارز أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد عام 1992 في ريو دي جانيرو في البرازيل حيث أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واعتمدت جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، الذي تضمّن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها وكان أهمها، أنه ينبغي على الدول

أن تتعاون معاً على الترويج لإقامة نظام اقتصادى دولى مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدّى إلى نمو اقتصادى وتنمية مستدامة فى كل البلدان، وذلك من أجل التصدِّى على نحو أفضل لمشكلات التدهور البيئى.

4- لم تنجح فكرة التنمية المستدامة فى إيجاد حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية والبيئية العالمية، حيث تتزايد معدلات التلوث والتدهور البيئى سنوياً نتيجة لزيادة انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون، وتزايد معدلات حدوث ظاهرة الاحتباس الحرارى، بالإضافة إلى أن التنمية المستدامة لم تراعى تحقيق العدالة فى توزيع الموارد بين الاجيال الحاضرة، ومن ثم لم يتم وضع نموذج اقتصادى موحد وسياسة بيئية واجتماعية لمواجهة المشكلات البيئية العالمية التى تفاقمت بشكل كبير

5- يتطلب الانتقال إلى نهج الاقتصاد الأخضر فى مصر مجموعة جديدة من القوانين والخطط الضريبية والإعانات، والتزام صانعى السياسات بدمج مبادئ الاقتصاد الأخضر فى خطط التنمية الوطنية وفى الأجندات الإقليمية، ووضع رؤية حديثة لإدارة عمليات التنمية. ومن أبرز أدوات الإدارة الفاعلة للأنشطة الخضراء تكليف المؤسسات برصد الخطط وتقييمها فى جميع مراحل المشروع اعتباراً من تحديده فتنفيذه فمتابعته، ثم نشر نتائج التقييم وتوزيعها فى الوقت لمناسب، بالإضافة إلى إصدار تشريعات تقضى بتقييم الأثر البيئى والاجتماعى والاقتصادى لأى مشروع إنمائى.

6- يعد التمويل أحد أهم العوامل المؤثرة فى عملية التحول إلى نهج الاقتصاد الأخضر حيث يساهم فى تكوين الأصول الإنتاجية للفقراء وإيجاد فرص عمل جديدة فى قطاعات الاقتصاد القائمة على الموارد الطبيعية، بما فى ذلك الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. بالإضافة إلى زيادة فرص وصول المجموعات منخفضة الدخل إلى البنى الأساسية الإنمائية، ومنها مصادر الطاقة الخضراء والموثوقة، ومياه الشرب النظيفة، ومرافق الصرف الصحى، والبنى الأساسية السوقية. وأيضاً حماية الفقراء من المخاطر البيئية والمخاطر المرتبطة بالمناخ، بما فى ذلك الخطر على الصحة العامة والأصول.

ثانياً: التوصيات

فى ضوء ما تم دراسته يمكن تقديم المقترحات التالية:

1- يجب أن يتم العمل على تدعيم المشاركة فى عملية التنمية المستدامة لأن المشكلات البيئية لا تعرف حداً معين ولا تنحصر فى دولة دون الأخرى بل هى منتشرة فى العالم باسره، لذا وجب تكاتل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة التى تخدم كل شعوب العالم.

2- ضرورة تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر حسب الأولوية فى القطاعات الرئيسية التى تؤثر على المجتمعات العربية على المدى القصير وخاصة على الشباب والنساء والفقراء والفئات الضعيفة، بالإضافة إلى إجراء مسح شامل لأفضل الممارسات والدروس المستفادة منها بهدف توثيق المبادرات التى نجحت فى بعض البلدان العربية فى مجال الاقتصاد الأخضر والاستفادةمنها فى بلدان أخرى.

3-تشجيع التعاون الدولى لدعم البلدان النامية والذى يسهم فى مجال نقل التكنولوجيا والتمويل الأخضر وتعميم أفضل الممارسات المعتمدة فى آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ولابد من التركيز على دور الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها خاصة فى دعم مفهوم الاقتصاد الأخضر فى البلدان الأعضاء.

4- تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية لتقدير كلفة التحول نحو الاقتصاد الأخضر وفوائده وتقييم دوره فى تعزيز النمو الاقتصادى وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر فى المنطقة العربية وتطويرمؤشرات موثوقة لقياس التقدم المحرز فى أنشطة الاقتصاد الأخضر.

5- دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر فى خطط التنمية الوطنية والسياسات الإقليمية، وتوفير الحكم الجيد من حيث إعداد وتطوير مجموعة جديدة وملائمة من التشريعات والأدوات المالية.

6- إصلاح الأطر المؤسسية على جميع الأصعدة، بحيث تواكب عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتسهم فى التوفيق بين الإستراتيجيات القطاعية، وتفسح المجال أمام مشاركة السلطات المحلية.

المراجع

يُعرف الاقتصاد الأخضر-أيضاً- بالاقتصاد المنصف (المراعى) للبيئة.

وجية وسيم الكسان(2012)، الاقتصاد الأخضر وأليات تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ص4.

- حبيب معلوف(2012)، الاقتصاد الأخضر»: تغيير لون بناء على وشك الانهيار، مجلة أفاق البيئة والتنمية، مركز العمل التنموى، لبنان، العدد 45، ص15.

-Stone, S (2010), The Role of Green Economy in Sustainable Development, UNEP, NewYork,P3.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011)، نحو إقتصاد أخضر(مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر)، نيويورك، ص8.

رضا عبد الودود(2012)، الاقتصاد الأخضر: تنمية مستدامة تراعى الصحة والبيئة، مجلة الوعى الإسلامى، الكويت، العدد558.

أنظر ذلك:

UNEP (2010), Driving a Green Economy Through Public Finance and Fiscal Policy Reform,PP24-.

الإسكوا وأخرون (2011)، الاقتصاد الأخضر فى سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر(المبادئ والفرص والتحديات فى المنطقة العربية)، نيويورك، أكتوبر، ص ص3-5.

الإسكوا وأخرون (2011)، مرجع سبق ذكره، ص ص19-21.

المرجع السابق، ص ص8-10،

-Stoddart, H (2012), Principles for the Green Economy: A collection of principles for the green Economy in The Context of Sustainable Development and Poverty Eradication, UNEP,PP810-.

الإسكوا وأخرون (2011)، مرجع سبق ذكره، ص66و67.

- إبراهيم رجب خليل (2002)، دور المحاسبة البيئية فى إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئى والإفصاح عنها، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق، ص6وص7.

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة(2011)، مرجع سبق ذكره، ص10وص11.

-UNEP(2012), Measuring Progress towards an Inclusive green economy,P15.

صليحة عشى (2010)، اعتماد الوظائف الخضراء فى توظيف الشباب وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص3-7. أنظر ذلك:

-Endl. A, and Sedlacko. M,(2012), National Sustainable Development Strategies –What Future Role with Respect to Green Economy?, European Sustainable Development Network

انظر فى ذلك:

-United Nations Economic Commission for Africa(2012), A Green Economy in the Context of Sustainable development and Poverty Eradication: What are the Implications for Africa?, Addis Ababa, Ethiopia, PP1015-..

الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة(2012)، مرجع سبق ذكره، ص ص3و4.

عنود القبندى (2013)، الإقتصاد البيئى الأخضر، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، الكويت، العدد 141.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011)، نحو إقتصاد أخضر(مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر)، نيويورك، ص 13-16

مليكـة زغيـب، و زينـة قمـرى (2009)، البيئـة والـزراعة المسـتدامة والمنتجـات المعدلـة وراثياً، كلية العلـوم الاقتصادية وعلوم التسـير، الجزائـر، ص ص134-137.

سميرة عميش(2008)، مرجع سبق ذكره، ص8.

الإسكوا وأخرون (2011)، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-82.

المرجع السابق، ص ص83-90.

انظر فى ذلك:

UNEP (2013), Moving towards a Common Approach on Green Growth Indicators, a Green-Growth Knowledge Platform Scoping Paper, April,pp7-9..

.مكتـب العمـل الـدولى(2013)، مؤتمـر العمـل الـدولى، التقريـر الخامـس، التنميـة المسـتدامة والعمـل اللائـق والوظائـف الخـضراء، الـدورة 102، جنيـف،ص ص3-5.

المجلس الوطنى المصرى للتنافسية(2010)، تقرير مصر الخضراء: رؤية إلى الغد، القاهرة.

أنظر ذلك:

7-UNEP(2010), Green Economy, Developing Countries Success Stories, pp3

الإسكوا(2011)، السلع والخدمات البيئية في منطقة الإسكوا: فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة، نيويورك، ص 7-9.

أنظر ذلك

UNEP(2010), op.cit, pp68-

أنظر ذلك:

UNEP(2011), Tourism: Investing in energy and resources efficiency,PP36-

الإسكوا(2011)، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الإسكوا(2011)، النقل من أجل التنميـة المستدامة في المنطقة العربية: التدابير والتقدم المحرز والتحديات وإطار السياسات، نيويـورك، ص3-5.

أنظر ذلك:

UNDP(2007), Final Evaluation of the UNDP/GEF, Lake Manzala Engineered Wetlands Project

مجلـس إدارة برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة(2013)، التحـول نحـو اقتصـاد أخـضر شـامل وعـادل فى سـياق التنميـة المسـتدامة والقضـاء عـلى الفقـر، الـدورة السـابعة والعـشرون لمجلـس الإدارة/المنتـدى البيئـي الـوزارى العالمـى، نـيروبى، فبرايـر، ص ص13-15.

فروحـان حـدة (2010)، اسـتراتيجيات المؤسسـات الماليـة فى تمويـل المشـاريع البيئية من أجل تحقيـق التنمية المسـتدامة: دراسـة حالـة الجزائـر، كليـة العلـوم الاقتصاديـة وعلـوم التسـيير، الجزائـر، ص ص126-130.

المرجع السابق، ص132.

محمـد حمـزة بـن قرينـة (2011)، تقييـم دور المؤسسـات الماليـة في تمويـل المشـاريع البيئيـة فى الجزائـر، كليـة العلـوم الاقتصاديـة وعلـوم التسـيير، الجزائـر ص20.